خورشيد: ميزة جديدة للقانون تتيح للمتقاعد شراء حتى 5 سنوات من راتبه بواقع 5٪ من الراتب الأساسي

«المالية» تقر بالإجماع اقتراحاً نيابياً بإلغاء المادة الرابعة من «التقاعد المبكر» وترفض «مشروعاً حكومياً عادلاً»

فيصل الكندري وعمر الطبطبائي وصلاح خورشيد وصفاء الهاشم ومبارك الحريص وفراج العربيد خلال اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

د.نايف الحجرف وحمد الحميضي خلال الاجتماع

سامح عبدالحفيظ

وافقت اللجنة المالية خلال اجتماعها امس بالإجماع على الاقتراح النيابي الجديد في شأن التقاعد المبكر والذي أزال المادة الرابعة من القانون الذي ردته الحكومة، فيما رفضت اللجنة المشروع الحكومي البديل المحال للجنة.

وأوضح رئيس اللجنة النائب صلاح خورشيد في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن اعتذاره عن عدم حضور اجتماع اللجنة أول من أمس الأحد كان بسبب ارتباطه بلقاء سمو الأمير مع رئيس وأعضاء مكتب المجلس وهو اجتماع بروتوكولي تضمن الاستماع إلى توجيهات سموه ونقول له «سمعا وطاعة يا صاحب السمو».

وأضاف: أما من لم يحضر من بقية الأعضاء فبالتأكيد أن لكل عضو ظروفه إلا أن الأهم أننا اجتمعنا اليوم «امس» بحضور وزير المالية ومدير مؤسسة التأمينات الاجتماعية ونائبه الذين قدموا لنا عرضا لمشروعهم الجديد الذي ينص على تحمل المرأة والرجل ممن يرغب بالتقاعد المبكر بعد سن 55 للرجل وسن 50 للمرأة شراء مددهم، وفتح المشروع الحكومي المجال بالاستفادة من القانون لمن يتقاعد منذ إقرار القانون وحتى نهاية العام 2019.

وأوضح أن العدد المتوقع تقاعده وفقا للقراءة الحكومية سيكون 6400 لمن سيتقاعدون حتى نهاية مارس 2019، و1200 حتى نهاية 2019 وهؤلاء يمكن لهم التقاعد دون كلفة باستثناء 5٪ عن كل سنة تقل عن سن 55، وكلفة هذا المشروع نحو 232 مليون دينار لهؤلاء ممن تعدى خدمة 30 سنة للرجل و25 للمرأة، وقد رفضنا المشروع بالإجماع لتعارضه مع رأي الاغلبية النيابية التي أقرت قانون التقاعد المبكر في دور الانعقاد الماضي.

وقال ان اللجنة وافقت بالإجماع على الاقتراح النيابي للتقاعد المبكر والمشابه للقانون الذي ردته الحكومة مع استبعاد المادة الرابعة فقط من باب التعاون ولتلافي أي مثلب قانوني أو دستوري، لافتا إلى ان اللجنة أضافت ميزة جديدة للقانون تتيح للمتقاعد شراء حتى خمس سنوات من راتبه بواقع 5٪ من الراتب الأساسي غير المشمول بعلاوة الابناء عن كل سنة تقل عن 30 سنة خدمة للرجل وعن 25 سنة خدمة للمرأة.

وناشد خورشيد رئيس وأعضاء الحكومة بمبادلة التعاون النيابي معها بتعاون يفضي إلى إقرار القانون بعد الكثير من الوعود الحكومية بإقرار هذا القانون المستحق والذي سيشمل نحو 9500 موظف وموظفة.

ورفض خورشيد تبريرات الحكومة بضرورة اتباع النظم الدولية للتأمينات في العالم، مشيرا إلى أن الحكومة مطالبة بعدم التركيز على هذا الجانب فقط بل بمحاسبة المتضرر والمسؤول عن الفساد ومن يقوم بإجراءات سيئة في البنى التحتية، فنحن من يحافظ على أموال المتقاعدين ومؤسسة التأمينات الاجتماعية، وأنا سبق ان حذرت وزير المالية ممن يحفرون له في التأمينات التي تتباكى بمسؤوليها بحجة ان النواب يدغدغون مشاعر الشارع، علما ان المؤسسة تتخارج من مشاريع مدرة عدة بعيدا عن الشفافية والاصول الصحيحة وخير دليل التخارج من شركة أياس التعليمية وخسارة المؤسسة التي تفوق 25 مليون دينار.

وتساءل خورشيد هل حفاظنا على أموال التأمينات وسعينا إلى إيجاد وظائف لشبابنا في ظل عجز الحكومة هو دغدغة مشاعر؟ معربا في الوقت ذاته عن الأسف لوجود نائب سابق يرفع شعارات لكنه كان منبطحا عندما كان عضوا في المجلس وقام حينها بوضع رسوم وضرائب على المواطنين.

وقال خورشيد: «إن اقرارنا لهذا الاقتراح هو نفس جديد ونمد يد التعاون مع الإخوة في الحكومة، وأزلنا المادة الرابعة وهذا الموضوع أخذ الكثير من النقاش بعد أن تم سحب القانون وتكليف شركة لتقديم تصور بشأنه، وأكثر من ذلك أننا قلنا لوزير المالية إننا سنتقدم باقتراح بقانون ببعض التعديلات التي تتعلق بالعجز الاكتواري غير الواضح بالنسبة للجميع».

وأعرب عن أسفه لأن يكون شخص واحد هو المسؤول عن العجز الاكتواري ورقاب أهل الكويت جميعهم بيده، مؤكدا أن القادم والمستحق هو التعديلات التي سيقدمها النواب على المادتين الخامسة والعاشرة من قانون التأمينات الاجتماعية والتي تقضي بأن يكون وكيل وزارة المالية عضوا في مجلس إدارة مؤسسة التأمينات.

وبين أنه أمر غير منطقي أن تقوم وزارة المالية بتسديد العجز الاكتواري في التأمينات الاجتماعية، والذي بلغ أكثر من 12 مليار دينار، بينما لا يوجد للوزارة ممثل في مجلس إدارة التأمينات، بينما يوجد ممثل للوزارة في البنك المركزي وهيئة الاستثمار، متسائلا «هل مؤسسة التأمينات على رأسهم ريشه»؟

وذكر أن هناك تعديلات مستحقة ستقدم أيضا بشأن «المغلق» و«المفتوح» في العجز الاكتواري، مشددا على أن وضع التأمينات حساس جدا ويجري التلاعب بأرقام غير صحيحة. وأكد أنه لا يلتفت إلى أصحاب نظريات المؤامرة ومنهم أعضاء سابقين وأصحاب حسابات وهمية في وسائل التواصل الاجتماعي، ولكن رسالته إلى المواطنين والمواطنات الراغبين بخفض سن التقاعد بأن أعضاء اللجنة المالية معهم قلبا وقالبا.

وأعلن عن توقيع تقرير اللجنة عن الاقتراح بقانون في شأن التقاعد المبكر ورفعه إلى رئيس مجلس الأمة والأمر متروك للمجلس، مبينا أن الاقتراح الجديد لا يختلف عن الاقتراح السابق إلا بإلغاء المادة الرابعة التي تنص على أن التقاعد يجب أن يكون اختياريا.

وتمنى من سمو رئيس مجلس الوزراء وأعضاء الحكومة بأن يوافقوا على الاقتراح بقانون نظرا لأهميته، مؤكدا أن الاقتراح لن يكلف مؤسسة التأمينات الاجتماعية الرقم الذي ذكرته المؤسسة ولا سيما بعد أن أجريت دراسة مستفيضة من قبل شركة مختصة بناء على تكليف المجلس.

وذكر أن الارقام التي أوردتها مؤسسة التأمينات الاجتماعية غير دقيقة لأن من سيحالون إلى التقاعد في حال اقرار القانون يكلفون الدولة أرقاما ضخمة، وسيحل محلهم أناس جدد ولن يكونوا بنفس المواقع الوظيفية ولا الرواتب المرتفعة، فضلا عن مساهمة الاقتراح بقانون في معالجة مشكلة البطالة وخلق الفرص الوظيفية.

ولفت إلى أنه عتب خلال الاجتماع على ما نشر في جريدة «الجريدة» وأبلغه بأن المسؤولين في مؤسسة التأمينات يضعونه في مأزق سياسي وأن عليه أن يشكل لجنة تحقيق حول ما نشر في الجريدة، مستغربا أن ينشر هذا الموضوع وفيه أدق التفاصيل، بينما أعضاء اللجنة المالية لا علم لهم بشيء.

وقال «يا وزير المالية إما أن يكون من في مؤسسة التأمينات يخونون فيك وسربوا الخبر أو أن مستشاريك هم من سربوا الخبر أو أن تكون أنت من سرب الخبر، وعليك أن تحقق في الموضوع»، معتبرا أن هذا الأمر لا ينم عن التعاون المنشود.

وأضاف «أنا اعلم أن وزير المالية لم يصرح بهذا الأمر بل صرح عن وجود مثالب دستورية، ولذلك ألغينا المادة الرابعة من القانون، أما الكلفة المالية فما قيمة 30 مليون دينار تنفق على مدى 30 سنة أي بمعدل 2,5 مليون دينار في الشهر الواحد، بينما الهدر الحاصل في البنى التحتية والشوارع يفوق عشرات الملايين».

1

2

3

4

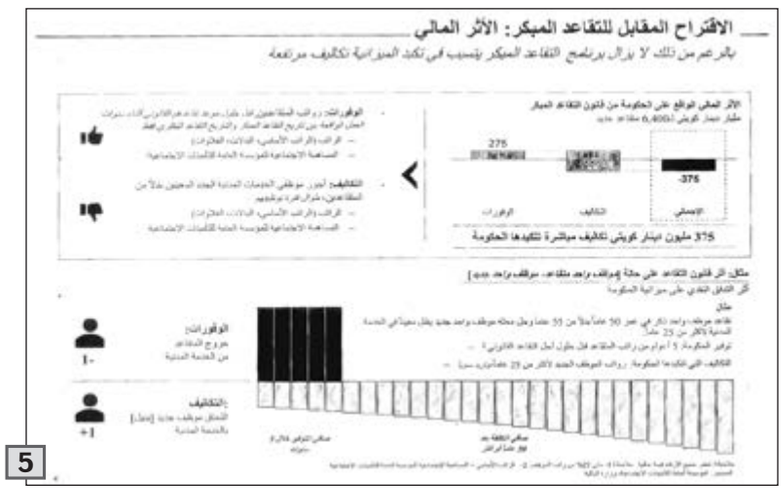

5

6

عبدالصمد: وصلت إلى 245 بنسبة 16٪ بعد أن كانت 293

«الميزانيات»: انخفاض المخالفات في الجهات الحكومية إثر تفعيل المحاكمات التأديبية

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبدالصمد إن اللجنة اجتمعت لمناقشة أهم الملاحظات التي أسفرت عنها الرقابة المسبقة عن السنة المالية 2018/2017 وأهم المخالفات المالية المسجلة على الجهات الحكومية والمحاكمات التأديبية وما تم بشأنها وكتاب ديوان المحاسبة الوارد للجنة بشأن تعمد بعض الجهات عدم اجراء التحقيق اللازم في تلك المخالفات مما يؤثر على دور الديوان الرقابي.

اتضح للجنة اثر تفعيل قانون المحاكمات التأديبية وذلك في يونيو 2016 في انخفاض عدد المخالفات المالية بعد أن كان إجماليها 293 منذ بداية التفعيل لتصل إلى 245 بنسبة انخفاض بلغت 16٪ حتى السنة المالية 2017/2016، ومن المتوقع زيادة نسبة الانخفاض خلال السنة المالية الحالية 2019/2018 وفق إفادة الديوان.

وناقشت اللجنة أبرز المعوقات التي تواجه الديوان في التعامل مع الجهات المعنية والمتعنتة باتخاذ إجراءات التحقيق بشأن بعض المخالفات المالية وبحث آلية مواجهتها وسبل علاجها في حدود المدة المتاحة لدور الانعقاد الحالي وفترة اجتماعات اللجنة للوصول إلى نتيجة حتمية في إلزام الجهات بالرد على طلبات الديوان مع ضرورة تحديد مدة زمنية للقيام بالتحقيقات اللازمة وتحديد المسؤول عنها.

وأبدت اللجنة استعدادها لتبني أي مقترحات علاجية يراها الديوان وأي متطلبات تشريعية تؤدي إلى تسهيل عمل الديوان وتساهم في تذليل العقبات.

كما ناقشت أهم الملاحظات الناتجة عن أعمال الرقابة المسبقة وما حققته من وفورات بلغت نحو 17,3 مليون دينار وما صاحبها من ظواهر متكرره، وشكلت ظاهرة عدم استكمال الدراسة الفنية أو استيفاء بعض المستندات وعدم الرد على استفسارات الديوان أثناء دراسة الموضوعات النسبة الأكبر بواقع 53٪ من الملاحظات المسجلة.

واتضح للجنة أن معظم الظواهر والملاحظات تركزت في كل من وزارة الصحة ووزارة الكهرباء والماء ووزارة الأشغال حيث تعد وزارة الصحة من أعلى الجهات نسبة في رد الموضوعات وبواقع 694 موضوعا وبقيمة 576 مليون دينار نتج بعضها بسبب تراخي الوزارة في استكمال المستندات المطلوبة وتأخر الوزارة في عرض الموضوعات على الديوان بالرغم من صدور قرار الجهاز المركزي للمناقصات بالموافقة على الترسية وقد تكررت من خلال 444 موضوعا وأن من بين تلك الموضوعات ما يتعلق بالمخزون الطبي واحتياجات طبية مهمة للمرضى!

شعيب المويزري ورياض العدساني وعدنان عبدالصمد وعبدالله الرومي اثناء اجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامي

الدلال لوزير التربية: هل راجعتم خطط تقييم واقع التربية والتعليم؟

وجّه النائب محمد الدلال سؤالا إلى وزير التربية والتعليم العالي د.حامد العازمي، قال في مقدمته: يحتل التعليم والتربية الاهتمام الأول في الدول المتقدمة في العالم، وبسبب التركيز على التعليم والاستثمار فيه استطاعت العديد من الدول أن تطور في أساليب الحياة المختلفة وأن تتجاوز العديد من العقبات وأن تنجح في تحقيق أهدافها التنموية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن جانب آخر ففي الكويت وعلى الرغم من الاهتمام الرسمي الإعلامي بالتعليم ووضعه كهدف ذي أولوية في خطط التنمية، إلا أن الواقع العملي للتعليم والتربية مازال يعاني من إخفاقات عديدة وكبيرة انعكست سلبا على قطاعات الدولة المختلفة ونظرا لأهمية النهوض بالتعليم والتربية وإعادة وضعه على سلم أولويات الدولة. وطالب إفادته بالآتي:

1ـ هل قامت كل من وزارة التربية ووزارة التعليم العالي بمراجعة الخطط والدراسات الخاصة بتقييم واقع التربية والتعليم العالي، وما تلك الدراسات وصور التقييم وآليات التقييم التي أقيمت ونتائجها مع تزويدي بنسخة منها منذ تاريخ 2017/01/1 وحتى تاريخه.

2ـ هل قامت كل من وزارة التربية ووزارة التعليم العالي كل على حدة بمراجعة وتقييم وضع الكويت في المؤشرات العالمية المختصة بتطوير وتقييم التعليم العام والعالي والخاص؟ وما نتائج صور التقييم أن وجدت وما الخطوات العملية التي قامت بها وزارة التربية والتعليم العالي لرفع درجة الكويت في هذه المؤشرات الدولية للتعليم والتربية في الكويت منذ تاريخ 2017/01/1 وحتى تاريخه؟

3ـ يرجى إفادتي بدور المركز الوطني للتعليم في رسم السياسة العامة لتطوير التعليم، وهل المركز لديه رؤية وخطة عمل؟ وماذا تم في شأن إنجاز أو تنفيذ هذه الخطط إن وجدت مع إرفاق نسخة من تلك الخطط وما تم منه من إنجاز محدد بالتواريخ حتى تاريخه؟

4ـ هل يوجد لدى كل من جامعة الكويت من جهة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب من جهة أخرى ومجلس الجامعات الخاصة خطة لكل جهاز من تلك الأجهزة تتعلق بتطوير التعليم ومعالجة أوجه القصور والتنفيذ مع رجاء موافاتي بخطة كل جهاز ومؤسسة تعليمية وماذا تم إنجازه وما جرى من تقييم بشأن التنفيذ منذ تاريخ 2017/01/1 وحتى تاريخه؟

5ـ ما خطوات وزارة التربية والتعليم العالي بشأن تقييم واقع اختيار قيادات كل من وزارة التربية والتعليم العالي والمؤسسات التعليمية وهل جرى تقييم للآليات والتشريعات والضوابط المتعلقة باختيار القيادين في تلك المؤسسات؟ ومتى تم ذلك؟ وما نتائج هذا التقييم في إطار الحرص على تطوير التعليم وإدارته؟ وما الخطوات القادمة لتدعيم وترشيد اختيار القياديين في المؤسسات التعليمية بصفة عامة وذلك منذ تاريخ 2017/01/1 وحتى تاريخه؟

محمد الدلال